لماذا التعديلات الدستورية؟؟

عبدالولي المذابي

يمثل مشروع التعديلات الدستورية بما تضمنه من إصلاحات واسعة، جراحة ضرورية لتطوير النظام السياسي وإزالة الاختلالات المزمنة في الهياكل المؤسسية للدولة، وتأتي كمطلب شعبي يترجم تطلعات المواطنين ورغبتهم في تحسين الأوضاع العامة وجني ثمار الإصلاحات الشاملة والمستمرة منذ منتصف التسعينيات.

ولاشك أن هناك من يقول إن الأعباء والآثار الجانبية السلبية للإصلاحات ملموسة أكثر من الجوانب الايجابية وذلك قول في ظاهره صحيح لأن الفائدة من الإصلاحات بطيئة إلى حد ما ولكن مفعولها ظاهر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية، ونحن نعيشها ونستطيع الحكم عليها بالمقارنة مع العقد الماضي، ولكي يصبح مفعول هذه الإصلاحات نافذاً وسريعاً كان لابد من خطوات جريئة لحسم بعض الاختلالات وإجراء بعض التعديلات الدستورية والقانونية تمهيداً لالتئام منظومة الإصلاحات وسد ثغرات الفساد بمختلف أشكاله وأساليبه.

إن مشروع التعديلات المقدم إلى مجلس النواب يحمل في طياته رؤية منفتحة لإصلاح الأوضاع والتخفيف من المركزية من أجل إشراك قطاع أوسع من المجتمع في إدارة الموارد والمراقبة، وتحمل المسئولية بشكل جماعي، بالتركيز على تطوير تجربة المحليات والانتقال إلى حكم محلي واسع الصلاحيات تتمتع فيه الوحدات الإدارية بسلطة التوظيف وإدارة الموارد البشرية وفقاً للضوابط والأسس القانونية، بالإضافة إلى صلاحيات أخرى تتعلق بتحديد الرسوم المحلية ويكون لها إدارات شبه مستقلة تعمل على توفير الموارد المحلية بالإضافة إلى الدعم المركزي، وتتولى وضع خطط الموازنات السنوية والاستثمارية وتمويل المشاريع وتنفيذها وفقاً لاحتياجات كل وحدة إدارية.

وقد يتخوف البعض من إطلاق يد المجالس المحلية في إدارة الأمور، وهو ما تم ضبطه من خلال التعديلات الدستورية كما تنص المادة (١٣) بأن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاءها لايكون إلاّ بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلاّ في الأحوال التي يبينها القانون، كما أن إنشاء الرسوم وجبايتها وأوجه صرفها وتعديلها والإعفاء منها لايكون إلاّ بناءً على قانون، وتبقى المسئولية من حيث المراقبة على المواطنين وممثليهم في مجلس النواب، وهو ما يفرض على كل مواطن تحرّي الأمانة والمسئولية في انتخاب من يمثله في مجلس النواب أو غيره.

ومن الجوانب المميزة التي تضمنتها التعديلات أن الإدارات التنفيذية في الوحدات الإدارية ستكون بموجب التعديل المطلوب تابعة للمجالس المحلية مباشرة وتعمل تحت إشرافها وتوجيهها، وهذا من شأنه إزالة عقبة كبيرة كانت تعيق أداء الوحدات الإدارية وتعزز من البيروقراطية المركزية.

وقد راعى مشروع التعديلات إيجاد التوازن بين منح الصلاحيات وتعزيز الرقابة على الأداء، فالاتجاه نحو حكم محلي يحمل في معناه أيضاً تعزيز الدولة المركزية القوية ولايمس بأي حال من الأحوال الطبيعة القانونية لليمن كدولة موحدة.

وفي المجال التشريعي ليس سراً أن نقول إن بعض من وصلوا إلى مقاعد البرلمان في الدورات الماضية أصبحوا محل تندُّر بسبب عدم استيعابهم لمهامهم أو عدم قدرتهم على القيام بالمهام المنوطة بهم، فكان من الضروري أن تعالج هذه المشكلة مع احترام رأي الشعب في اختيار من يمثله وذلك بإضافة جناح فاعل إلى السلطة التشريعية من خلال مجلس الشورى الذي ستكون له أيضاً صلاحية التشريع مع إبقاء الرقابة حقاً منفرداً لمجلس النواب، كما أن اختيار أعضاء مجلس الشورى سيكون أيضاً خاضعاً للانتخاب بالنسبة الكبرى ويعين ٢٠٪ من الأعضاء بقرار جمهوري من أجل تطعيم مجلس الأمة المكون من النواب والشورى بالكوادر التي قد لا توفرها عملية الانتخابات.

وفي الجانب التشريعي أيضاً تضمنت التعديلات تخصيص ٤٤ مقعداً في البرلمان للنساء، وهو تدخل ضروري لتجاوز النظرة الاجتماعية المتخلفة تجاه المرأة، والتي أبقتها في الزاوية المظلمة عقوداً طويلة ليظل المجتمع يعمل بنصف جسد فيما النصف الآخر ظل مشلول الإرادة ومعطلاً بفعل الثقافة السوداء تجاه نصف المجتمع.

قد يكون من المهم التفاؤل بهذه التعديلات ولكن الأهم هو التفاعل معها وبث الروح فيها من خلال إيمان الجميع بضرورتها وأهميتها والعمل من أجل تجسيد مضامينها على الواقع، بدلاً من اعتماد الأحكام المسبقة وتصيُّد الأخطاء بمبرر أو بدون مبرر، خصوصاً ونحن مقدمون على تجربة أخرى جديدة لن تخلو من الأخطاء في بداياتها، ولكن الأمل معلق بقدرتنا وارادتنا الحضارية على تجاوز الواقع السيئ والانتقال إلى مرحلة أكثر إشراقاً نرسمها بأيدينا ونلونها بإخلاصنا لهذا الوطن الغالي.. وليكن اليمن أولاً..

قانونيون لـ(الميثاق):

التعديلات الدستورية تواكب التطورات في البلدان الديمقراطية

الرصاص

ابوحليقة

د.عبدالمؤمن شجاع

أكد عدد من السياسيين أن التعديلات الدستورية المزمع إجراؤها تمثل خطوة مهمة لتطوير النظام السياسي في بلادنا.

وقالوا لـ«الميثاق»: إن التعديلات ستكون وفقاً للدستور والإجراءات القانونية المتبعة مهما حاول البعض ادعاء عكس ذلك.

وأشاروا إلى أن الضجيج الذي تثيره أحزاب المشترك بشأن الانتخابات والتعديلات إنما هو لإخفاء عجزها عن خوض المعترك الديمقراطي في 27 أبريل المقبل.. فإلى الحصيلة:

لقاءات/ عارف الشرجبي

الدكتور رشاد الرصاص: التعديلات البوابة الحقيقية للإصلاحات

أبوحليقة: المشترك يذر الرماد على العيون لإخفاء عجزه

الدكتور عبدالمؤمن شجاع:تعديل الدساتير ظاهرة صحية عالمية

بدايةً يقول الدكتور رشاد الرصاص عضو اللجنة الدائمة إن التعديلات الدستورية المزمع اجراؤها مثلت نقلة نوعية ومتقدمة للإصلاحات السياسية في بلادنا لاشتمالها على العديد من المحاور التي كانت بحاجة لمثل هذه التعديلات.

وقال: إن إنشاء مجلس الأمة المكون من غرفتين هما مجلسي النواب والشورى بحيث يكون «الشورى» ممثلاً للجغرافيا بشكل متساوٍ لكل المحافظات بغض النظر عن الكثافة السكانية ويكون مجلس النواب ممثلاً للسكان من خلال الانتخابات الفردية.

مشيراً إلى أن مجلس الأمة المقبل سيحتوي على كوكبة من الأعضاء من ذوي الكفاءات والخبرات التي ستفعل من عملية التشريع وغيرها من المهام.

خطوة متقدمة

مؤكداً أن التعديلات لامست العديد من القضايا المهمة التي تضمنها البرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية الذي صوت عليه الشعب في ٢٠٠٦م فيما يتعلق بالحكم المحلي واسع الصلاحيات والحق بإدارة الشأن المحلي من الناحية الاقتصادية والخدمية والاجتماعية ويكون له إدارة تنفيذية تتبعه وميزانية مستقلة وقانون خاص بالموارد المالية على قاعدة اللامركزية المالية والإدارية.

موضحاً أن تخصيص ٤٤ مقعداً للمرأة في البرلمان المقبل يعد خطوة متقدمة لإفساح المجال لمشاركة المرأة والوصول إلى البرلمان بنظام الكوتا مع الاحتفاظ بحقها في الترشيح والترشح ببقية الدوائر في عموم الوطن، الأمر الذي يعد نقلة نوعية لم يسبقنا إليها الكثير من الدول الديمقراطية على مستوى المنطقة والعالم..

وفيما يتعلق بتخفيض مدة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس وعدم تقييد فترتها بدورتين فقد أكد الدكتور الرصاص أن هذا التوجه يكرس مبدأ التداول السلمي للسلطة بين كافة أفراد المجتمع دون استثناء.. ما سيتيح الفرصة للشعب لاختيار الأنسب لحكمه عبر صندوق الاقتراع بحرية مطلقة لاتقيدها النصوص أو الرغبات الحزبية والشخصية.

لافتاً إلى أن التعديلات التي قدمت لمجلس النواب وأحالها إلى لجنة خاصة بعد اقرارها من حيث المبدأ قد شملت العديد من المواد والنصوص لتتوافق مع التعديلات السابقة، الأمر الذي سيجعل التعديلات البوابة الحقيقية لتطوير النظام السياسي في بلادنا.

انتحار سياسي

من جانبه يقول رئيس اللجنة الدائمة عضو مجلس النواب علي أبوحليقة إن التعديلات الدستورية تعد ضرورة حتمية لتطوير النظام السياسي والمؤسسي بما يلبي تطلعات كافة شرائح المجتمع وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار..

لافتاً إلى أن إنشاء مجلس الأمة المكون من غرفتين «الشورى والنواب» وتخصيص (٤٤) مقعداً للمرأة أو توسيع صلاحيات الحكم المحلي تمثل أهم تلك التعديلات التي تترجم حرص القيادة السياسية على مواكبة التطورات السياسية المعمول بها في البلدان الديمقراطية المتطورة.

وانتقد أبوحليقة الضجيج الإعلامي والمكايدة السياسية التي لجأت إليها أحزاب اللقاء المشترك لإفشال هذه التعديلات محاولة ايصال البلد إلى فراغ دستوري وما سيترتب عليه من أزمات سياسية رُسمت فصولها في أروقة اللقاء المشترك..

مؤكداً أن التعديلات ستتم وفقاً للدستور والقانون وبإرادة ٢٥ مليون مواطن يرفضون وصاية تلك الأحزاب الناعقة.

معتبراً التهديدات باللجوء إلى الشارع محاولة يائسة لتغطية عجزه عن خوض المعترك الانتخابي وعلمه المسبق بعدم حصوله على المقاعد المطلوبة في البرلمان.

وطالب قيادة المشترك بتحكيم العقل والمنطق وتغليب مصلحة الوطن بدلاً من زرع الفتن والمشاكل وذر الرماد على العيون بأقاويل ما أنزل الله بها من سلطان لجر البلد إلى ساحة الفوضى.

وقال: إذا كان المشترك يؤمن بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، فلماذا لا يتجه إلى صندوق الاقتراع ويجعل الشعب هو الحكم والفيصل.

واختتم أبو حليقة قائلاً: نعلم أن هناك أحزاباً في المشترك تريد خوض هذه الانتخابات لإدراكها أنها إذا لم تدخل المعترك ستنتحر سياسياً وتقصي نفسها بنفسها، ورغم ذلك فإنها تظهر عكس ما تبطن.. كمن يقول: يريد الشام والمراد عراق.

ظاهرة صحية

إلى ذلك يقول الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين- أستاذ الشريعة والقانون بجامعة صنعاء: التعديلات الدستورية المزمع مناقشتها في مجلس النواب تشكل خطوة مهمة لتطوير النظام السياسي والارتقاء به الى مصاف الأنظمة السياسية المعمول بها في معظم النظم الديمقراطية المتطورة في العالم «الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة البريطانية» وغيرهما.

وأضاف: ان هذه التعديلات تأتي تلبية لاحتياجات سياسية حقيقية أسفر عنها تطبيق الدستور وأعماله خلال الفترة الماضية.. مؤكداً ان مسألة تعديل الدساتير ظاهرة صحية عالمية لم تقتصر على دولة دون أخرى بدليل أن الدستور الفرنسي تم تعديله ثلاث عشرة مرة خلال أقل من قرن، والدستور الامريكي تم تعديله ٢٦ مرة عشر منها تمت خلال أقل من ثلاث سنوات بين عامي ١٧٨٩ - ١٧٩١م، ولذا فإن التعديلات التي طرحت على الدستور اليمني كانت ضرورية لتطويره وهي تعبير صادق عن إرادة سياسية حقيقية لتطوير النظام السياسي لإفساح المجال أمام الكثير من الطاقات والمهارات والخبرات في المجتمع اليمني للعمل والإسهام الفاعل في منظومة العمل السياسي كإفساح المجال أمام المرأة التي تشكل نصف المجتمع بعد أن ظلت فترة طويلة قوة معطلة أو ناخبة بسبب نظرة بعض الأحزاب القاصرة لدورها الفاعل الى جانب أخيها الرجل..

وأشار استاذ القانون بجامعة صنعاء الى أن تعديل المادتين (٣١)، (٦٣) من الدستور سوف تفسح المجال للمرأة للوصول الى البرلمان بما لايقل عن (٤٤) مقعداً وهي أعلى نسبة لتواجد المرأة في البرلمانات العربية والاسلامية على الإطلاق، حيث توجد في تركيا مثلاً امرأتان فقط، أما بخصوص تعديل المادة (٦٢) من الدستور فقد كان أمراً في غاية الأهمية لتطوير النظام البرلماني وتحويله الى نظام الغرفتين مكون من مجلسي الشورى والنواب تحت اسم مجلس الأمة وذلك لتفعيل دور مجلس الشورى والاستفادة من الخبرات والكفاءات المتواجدة فيه للعمل الى جانب أعضاء مجلس النواب الذين قد يكون بعضهم لا تتوافر فيه الخبرة والكفاءة المطلوبة، كما أن نظام الغرفتين تضمن وجود التمثيل النسبي للمحافظات وبشكل متساوٍ بغض النظر عن الكثافة السكانيَّة لهذه المحافظة أو تلك، الأمر الذي سينتج عنه تمثيل متوازن للمحافظات وتقليص التمثيل المتفاوت الموجود حالياً.

تدوير وتقييد

وقال عبدالمؤمن شجاع: إن تعديل المادة (١١٢) من الدستور والمتعلقة بفترة حكم رئيس الدولة تعد من أهم المواد التي سيتم تعديلها كونها عملت خلال الفترة الماضية على تقييد حرية الشعب في اختيار من يحكمه وتقييد الحرية الشخصية للأفراد الراغبين في ترشيح انفسهم لرئاسة الجمهورية أكثر من دورتين انتخابيتين.. لافتاً الى أن تعديلها سيكون متوافقاً مع أحكام الشريعة الاسلامية السمحاء التي لم تقيد حقوق وحريات الافراد في اختيار من يريدون، وأكد أنه لم يسمع في التاريخ الاسلامي منذ عصر التنزيل وحتى اليوم عن وجود قانون أو دستور يجيز تقييد مدة الحكم بفترتين كون ذلك يتعارض مع المفهوم الحقوقي بمعناه الاسلامي والانساني، إذ أن وظيفة الدستور تنظيم الحقوق وتثبيتها وليس تعطيلها أو تقييدها كما هو حاصل في المادة (١١٢) المزمع تعديلها.

واستغرب الدكتور عبدالمؤمن اصرار بعض الأحزاب على تدوير فترة منصب رئيس الجمهورية وتقييدها بدورتين انتخابيتين فقط، كمحاولة منهم لمحاكاة بعض الأنظمة الغربية في الوقت الذي نعلم جميعاً أن هناك قيادات في هذه الأحزاب متمسكة بعضويتها في مجلسي النواب والشورى من قبل قيام الوحدة وحتى اليوم، معتبرةً ذلك كمن يكيل بمكيالين أو يطلب من غيره ما لايرضاه لنفسه.

داعياً الاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكافة أفراد المجتمع إلى المشاركة والتفاعل الايجابي مع هذه التعديلات ودعم عوامل نجاحها.. لافتاً الى أنه إذا قاطع بعض الأحزاب التصويت على التعديلات وتمت بدونهم سواء في البرلمان أو عن طريق الاستفتاء فإنها ستكون قانونية ودستورية طبقاً للمادة (١٥٨) من الدستور.